

دور المعلومات الحاسوبية في تقييم مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T

أ.م.د. حيدر عبد الحسين المستوفي *

المخلص

تسعى حكومات الدول جاهدة الى محاولة اشباع الحاجات وارضاء الرغبات المختلفة في مجتمعاتها، ولكن تواجه هذه الحكومات وخاصة حكومات الدول النامية ومنها العراق ندرة في مصادر التمويل وعدم توافر السيولة الكافية تجعلها عاجزة عن اتمام مشروعات البنية التحتية (ويطلق عليها ايضا البنية الاساسية Infrastructure) او التوسع فيها او اقامة المشروعات من الاصل مما يعرض اقتصاديات هذه الدول الى مخاطر مستقبلية خاصة بتنميتها الاقتصادية. وفي سبيل تحقيق ذلك فقد اعطت الحكومات العديد من المزايا والحوافز والاعفاءات الضريبية لجذب وتشجيع مصادر التمويل الخاصة (القطاع الخاص) للقيام بهذا الدور الرئيسي في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

ونظرا لان مشروعات البنية التحتية تتطلب في استثماراتها انفاق اموال طائلة تمتد اثارها الى فترات زمنية طويلة، فان ذلك يعني ان العبء الاكبر سوف يقع على عاتق المستثمر (القطاع الخاص) الذي سوف يشيد هذه المشروعات حيث يجب عليه القيام بمجموعة من الدراسات لتحديد مدى صلاحية هذا المشروع الاستثماري للتأكد من ان المشروع سوف يكون قادرا على تغطية كافة النفقات المالية، وبالتالي فان اي اخفاق او خطأ في مراحل دراسات الجدوى المختلفة سوف يؤثر على مرحلة تقييم المشروعات المطبقة بنظام B.O.T ويؤدي الى نتائج مضللة. وان سلامة الاسس والفروض التي سوف تعد على اساسها مرحلة التقييم ، فضلاً عن الى صحة المعلومات الحاسوبية وسلامتها عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المقدرة للمشروع سوف يؤدي الى الوصول الى القرار الاستثماري السليم من جانب القطاع الخاص.

Abstract:

Governments struggling countries seek to attempt to satisfy the needs and satisfy the various desires in their communities, but these governments face, particularly the governments of developing countries is a dearth of funding sources and the lack of adequate liquidity makes it unable to complete infrastructure projects (also called infrastructure Infrastructure) or expansion or establish projects of the original than the economies of these countries presents a special risk for future economic development.

In order to achieve this, the government has given many benefits, incentives and tax breaks to attract and encourage private sources of funding (private sector) to do the main role in driving economic and social development of these countries the process.

Because infrastructure projects require investments spend big money stretching effects to long periods of time, it means that the biggest burden will fall on the shoulders investor (the private sector), which will be built such projects, where he must do a series of studies to determine the viability of this project investment to make sure that the project will be able to cover all the financial expenses, and so any failure or error in various stages of feasibility studies will affect the project evaluation stage applied BOT system and lead to misleading results. And that the safety of the bases and assumptions that will be prepared on the basis of which the evaluation stage in addition to the health and integrity of accounting information for the estimated cash inflows and outflows of the project flows will lead to access to proper investment decision on the part of the private sector.

المقدمة

ان اعطاء الاهمية للدراسات المتكاملة لجدوى مشروعات البنية التحتية، المطبقة بنظام B.O.T لتحديد الصلاحية التجارية والقومية وتحديد المزايا التي يمكن ان يحققها المشروع الاستثماري المطبق بنظام B.O.T في دراسات الجدوى، وبيان المعوقات التي يمكن ان تواجه هذا النظام في مراحل المختلفة لدراسات الجدوى وبيان المعوقات التي يمكن ان تواجه هذا النظام في مراحل المختلفة لدراسات الجدوى، سوف يؤدي بهذا المشروع الى تحقيق اهدافه المنشودة ويقضي على المعوقات التي يمكن ان تواجهه في المستقبل.

وبالتالي فان المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية هي الاساس في المراحل المختلفة لدراسات جدوى مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T سواء من وجهة نظر القطاع الخاص او من جانب الدولة مانحة الامتياز. فعن طريقها يتم اعطاء رقم عن تكلفة كل مرحلة من مراحل دراسات الجدوى، وكذلك معرفة كل من التدفقات النقدية الخارجة وكذلك التدفقات الداخلة، واثر كل مرحلة من هذه المراحل على هذه التدفقات، وبذلك يستطيع المستثمر (القطاع الخاص) تكوين صورة عامة عن بيئة

الاستثمار وكذلك الدولة مانحة الامتياز، حتى يتمكن كل منهما من التغلب على الصعوبات التي تعترض عملية التنفيذ، كما ان طبيعة هذه الدراسات تختلف طبقا لطبيعة ونوع المشروع المقترح.

كما ان مراحل دراسات الجدوى تستلزم تحقيق التوازن والتنسيق بين الطرق التكنولوجية المختلفة لاستغلال خامة معينة او خامات معينة من البيئة المحلية بهدف الوصول الى اقل تكلفة استثمارية ممكنة للمشروع، وكذلك اقل تكلفة للمنتجات او تقديم الخدمات مع تحقيق اكبر عائد اقتصادي من وراء ذلك المشروع. وتختلف اهمية هذا العائد بحسب الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة او وفقا للظروف البيئية والسوق المحيطة وضوابطها في الدول المؤيدة لنظم السوق المختلفة.

لذلك فان هذا البحث يهدف الى بيان دور المعلومات المحاسبية بدراسة جدوى مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T واهميتها، حيث ان دراسة اقتصاديات هذه المشروعات الاستثمارية المختلفة المتاحة تهدف الى تقرير مدى جدوى هذه المشروعات من عدمه، ولتحقيق ذلك فان الامر يتطلب عمل دراسات متنوعة تغطي كافة النواحي المختلفة للمشروع، وذلك بغرض تقييم المشروع واتخاذ القرار الاستثماري السليم اما بقبوله او رفضه، سواء من جانب القطاع الخاص او من جانب الدولة مانحة الامتياز.

اولا: منهجية البحث

١- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في بيان وتحليل اهمية نظام B.O.T في ظل الظروف الراهنة في الدول النامية والعراق خاصة لما تواجهه من مشكلات اقتصادية، حيث ترجع اهمية استخدام نظام B.O.T في اقامة مشروعات البنية التحتية باعتباره ضرورة حتمية لحكومات هذه الدول بصفة عامة والعراق بصفة خاصة، نظرا لما تواجهه من صعوبات في اقامة مشروعات البنية التحتية اللازمة لخدمة مجتمعاتها، بسبب عدم القدرة على توفير السيولة الكافية او الندرة في مواردها الاقتصادية لاقامة هذه المشروعات، الامر الذي يتطلب الاهتمام بكل العوامل التي تؤثر في تفعيل نظام B.O.T في هذه الدول. ولعل اهم هذه العوامل التي يجب الاهتمام بها والتي قديكون لها تأثيرا قويا على مدى فاعلية نظام B.O.T هو الاهتمام بالمعلومات المحاسبية عند دراسة جدوى هذه المشروعات في هذه الدول الامر الذي يتطلب تفعيل النظام المحاسبي بها.

٢- هدف البحث

يهدف البحث الى بيان دور المعلومات المحاسبية في دراسة جدوى مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T بمراحلها وابعادها المختلفة بصفة عامة واهميتها بالنسبة للمستثمر الخاص - القطاع الخاص - وذلك بغرض تحديد النفقات الاستثمارية، المتعلقة بكل مرحلة من مراحل هذه الدراسة بهدف مساعدته على اتخاذ القرار الاستثماري السليم والمناسب، وصولا الى مرحلة تقييم هذه المشروعات.

وذلك باستخدام طرق التقييم المختلفة بهدف الوصول الى المشروع الاستثماري ذو الربحية الاعلى لاختياره وتنفيذه وذلك بعد المفاضلة بين هذه المشروعات وترتيبها تصاعديا او تنازليا، في ضوء المناخ الاستثماري الراهن واثره على مراحل دراسات الجدوى وذلك تمهيدا للانتقال للمرحلة التالية لتحليل المشاكل الخاصة بالربحية مع مد المستثمر بالمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، التي تساعده على دراسة كل مرحلة من مراحل دراسات الجدوى، من حيث اعداد وتجهيز المعلومات المحاسبية عن التدفقات النقدية، بما يتناسب مع وجهة نظر المستثمر وملائمتها للاقتصاد القومي، بهدف تحديد اسس المفاضلة والاختيار بين المشروعات على اساس الربحية التجارية والربحية القومية.

٣- اهمية البحث

تأتي اهمية البحث هنا لدراسة اي مشروع استثماري يطبق بنظام B.O.T محدد المعالم لانتاج منتجات او تقديم الخدمات ذات مواصفات معينة باستخدام مستلزمات سلعية وخدمية وطاقات بشرية، كما يتم تقديم تكلفة الانتاج وايراد المبيعات او الخدمات، والتدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) ومقدار العائد على رأس المال المستثمر في هذا المشروع سواء من جانب المستثمر (القطاع الخاص) او من جانب الدولة مانحة الامتياز.

كما ان دراسة دور المعلومات المحاسبية في تحديد النفقات الاستثمارية لمشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T بهدف التعرف على هذه النفقات، وطرق حصرها، واهم الاعتبارات الواجب اخذها في الاعتبار عند تخطيط النفقات الاستثمارية على مستوى وحدة المشروع، واثر النفقات الاستثمارية على اتخاذ القرارات الرشيدة في ضوء المناخ الاستثماري والخطة الاقتصادية للدولة يعد الهدف الاساسي من اعداد دراسات الجدوى المطبقة بنظام B.O.T.

٤- فرضية البحث

يعد الهدف الاساسي من اعداد دراسات الجدوى للمشروعات المطبقة بنظام B.O.T هو توفير المعلومات المحاسبية التي تفيد القطاع الخاص في ترشيد قراراته الاستثمارية وتساعده في اتخاذها بوضوح ودقة، لذلك يجب ان تتمتع المعلومات المحاسبية التي يركز عليها - صانع القرار الاستثماري - بمجموعة من المعايير والخصائص المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية. كما يساعد هذا النظام في رفع معدل التنمية بالدول المضيفة للمشروعات الاستثمارية نظرا لدوره في بناء او اتمام البنية التحتية فيها. وبالتالي فان المعلومات المحاسبية تستطيع ان تلعب دورا رئيسيا في رسم السياسات المالية والاقتصادية وتفعيل عملية التنمية في الدول النامية ومنها العراق مثلا.

ثانيا: تعريف نظام B.O.T واهم الجوانب الايجابية والسلبية والمخاطر المحيطة به

شهدت الحقبة الماضية من القرن العشرين توجهها جديدا من جانب معظم حكومات الدول، وخاصة الدول النامية يتمثل في اتاحة الفرصة امام القطاع الخاص للمشاركة في اقامة مشروعات البنية التحتية،

بعد ان كانت هذه المشروعات حكرا على هذه الحكومات، وذلك نظرا للظروف التي تواجهها هذه الحكومات من ندرة في مصادر التمويل او عدم توافر السيولة الكافية لاتمام هذه المشروعات. ولم يقتصر هذا الاتجاه الجديد على الدول النامية فقط بل امتد ليشمل الدول الصناعية الكبرى على اختلاف درجات تقدمها وتطورها ورفيها.

ومن اهم صور مشاركة القطاع الخاص في اقامة هذه المشروعات هو المشاركة بعقود نظام B.O.T وهو اختصارا ل Build- Operate and Transfer اي البناء - التشغيل - نقل الملكية، وهو يعني تعهد الحكومة او احدى الوزارات او احدى الجهات الادارية الى شركة ما - وطنية او اجنبية او مشتركة - سواء من القطاع العام او الخاص وفقا لاجراءات معينة بانشاء مرافق عامة تشبع حاجات جمهور المنتفعين مثل: اقامة الطرق والجسور والمواصلات والانارة والموانئ والاتصالات وغيرها على حساب هذه الشركة - شركة المشروع- وبنفقاتها الخاصة ثم تتولى هذه الشركة ادارته وتؤدي خدمة لجمهور المنتفعين خلال المدة المحددة وكذلك طبقا للشروط المتفق عليها وتحت اشراف الجهة الادارية ورقابتها ، ثم تنتقل الشركة ملكية المرفق او المشروع الى الدولة او الجهة المتعاقدة معها في حالة جيدة قابلة للاستمرار والتشغيل في نهاية مدة الامتياز⁽¹⁾.

ولهذا يعد هذا النظام B.O.T - حديث اسما قديم مفهوما، وفي ظل الاتجاه الاخذ بنظام الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة وتشجيعا للقطاع الخاص وجذب الاستثمارات ظهر نظام B.O.T والحاجة الملحة لظهوره في العراق من جديد ليحقق بذلك التوازن بين نقل مخاطر انشاء وادارة مشروعات الاقتصاد الخدمي القائم اساسا على موارد الدولة الطبيعية او العامة - الى القطاع الخاص وبين توفير الخدمة لافراد المجتمع بالسعر المناسب دون تحكم واستغلال مالك المشروع له.

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد اعطت الحكومات العديد من المزايا والحوافز والتيسيرات والاعفاءات الضريبية لجذب وتشجيع مصادر التمويل الخاصة (القطاع الخاص) للقيام بهذا الدور الرئيسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

ونظرا لان مشروعات البنية التحتية تتطلب في استثماراتها انفاق اموال طائلة تمتد اثارها الى فترات زمنية طويلة، حيث ان المبالغ المنفقة يصعب استردادها بصورة فورية دون تكبد خسائر فادحة، لانها قرارات تتسم بالمخاطرة وطول الاجل. فان ذلك يعني ان العبء الاكبر سوف يقع على عاتق المستثمر (القطاع الخاص) الذي سوف يشيد هذه المشروعات ، حيث يجب عليه القيام بمجموعة من الدراسات لتحديد مدى صلاحية هذا المشروع الاستثماري من الناحية الممنوحة له، للتأكد من ان المشروع سوف يكون قادرا على تغطية كافة النفقات المالية بما فيها خدمة الدين وذلك من خلال الارياح المحققة، بالاضافة الى تحديد كافة الفجوات المالية التي يتعين على الحكومة المضيفة التدخل لتغطيتها، كما يحتاج الى معرفة الفرق بين معدل العائد المتوقع من المشروع ومعدل العائد البديل الذي يمكن الحصول عليه من الاستثمارات الاخرى.

وعلى ذلك يمكن القول بان اي اخفاق او خطأ في مراحل دراسات الجدوى المختلفة يؤثر على مرحلة تقييم المشروعات المطبقة بنظام B.O.T ويؤدي الى نتائج مضللة. وبالتالي يصعب ضمان تحقيق التقييم السليم لهذه المشروعات من جانب المستثمر الخاص (شركة المشروع)، حيث ان هذه المشروعات تنتم بالعديد من المخاطر، وان سلامة الاسس والفروض التي سوف تعد على اساسها مرحلة التقييم - بعدها اهم مرحلة من مراحل دراسات الجدوى - فضلاً عن صحة المعلومات المحاسبية وسلامتها عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المقدره للمشروع ، سوف يؤدي الى الوصول الى القرار الاستثماري السليم من جانب القطاع الخاص (٢).

وتظهر العديد من المخاطر التي تواجه المستثمر الخاص - شركة المشروع - عند قيامه بالمشروعات الاستثمارية ومنها البنية التحتية وفقا لنظام B.O.T والتي تتمثل في الاتي: (٣)

*مخاطر التمويل : اي عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات.

*مخاطر خاصة بمرحلة الانشاء: اي عدم القدرة على الانتهاء من تنفيذ المشروع في الوقت المحدد والتأخر في بدء مرحلة التشغيل وزيادة تكلفة الانشاء.

*مخاطر خاصة بمرحلة التشغيل: وهي تشتمل على مخاطر الزيادة في تكاليف التشغيل عن التكاليف المتوقعة وعدم كفاية الايراد المحقق من المشروع نتيجة لسوء التنبؤ بحجم الطلب في المستقبل او عدم كفاية المواد الخام وغيرها.

*مخاطر الادارة: اي عدم القدرة على الوصول الى النتائج الموجودة من تشغيل المشروع.

*مخاطر خاصة بالمناخ السياسي للدولة المضيفة: عن طريق وضع القيود على الاستيراد والتصدير او الغاء وتعديل نظام الضرائب او التأمين او المصادرة للمشروع.

*مخاطر خاصة بالنظام القانوني للدولة المضيفة : تشتمل على تعديل بعض القواعد والقوانين التي تؤثر على تنفيذ المشروع بنظام B.O.T او التأخر في دفع التعويضات اللازمة من قبل الحكومة.

*مخاطر خاصة بالنظام الاقتصادي: تشتمل على مخاطر خاصة بالتضخم وتغير سعر الصرف الاجنبي.

*مخاطر طبيعية: هي المخاطر الناجمة عن الظروف القهرية التي تؤثر على نجاح المشروع مثل الحرائق والزلازل او الحروب والسيولة والانقلابات ... وغيرها.

ولاشك ان الادارة الاقتصادية الرشيدة تتطلب من الدولة مانحة الامتياز ترتيب مشروعات البنية التحتية لتنفيذها وفقا لنظام B.O.T حسب اولويتها وطبقا لبرامج خطط التنمية لها، حتى يمكن الوصول الى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها، حيث ان نجاح خطط التنمية يتوقف على نجاح وصحة القرارات الاستثمارية واختيار المشروعات المناسبة على اسس علمية.

١-٢ - تعريف نظام البناء - التشغيل - نقل الملكية B.O.T

يعد نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية بديلا ممكنا لتمويل مشروعات البنية التحتية في معظم دول العالم وبالاخص الدول النامية ومنها العراق وذلك بدلا من استخدام الموارد الاقتصادية النادرة للدولة او الاقتراض من الخارج في تمويل تلك المشروعات، الامر الذي يقلل من الانفاق الحكومي المباشر من ناحية، ويعجل بانشاء مشروعات التنمية الاقتصادية من ناحية اخرى، وعلاوة على ذلك فان حكومات هذه الدول تستفيد من خبرة القطاع الخاص في انشاء تلك المشروعات ثم ادارتها لفترة من الوقت قبل ان تنتقل ملكيتها للدولة. وفي هذا الاطار تعددت تعريفات نظام B.O.T.

فقد عرفته منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة UNIDO^(٤) بانه شكل من اشكال تمويل المشروعات تمنح بمقتضاه حكومة مالفترة من الزمن احد الاتحادات المالية الخاصة - كونسورتيوم - ويدعى شركة المشروع امتياز (مرفق عام) لبنائه وتشغيله وادارته لعدد من السنوات، وتسترد تكاليف البناء، وتحقيق ارباح من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكيته الى الحكومة مرة اخرى.

ويعرفه احد الباحثين^(٥) بانه قيام جهات القطاع الخاص بالحصول على امتياز حكومي بغرض انشاء مشروع من مشروعات البنية التحتية او مرفق من المرافق الهيكلية التحتية (طرق، جسور، مدارس، مطارات، سدود.... الخ) على ان تقوم هذه الجهة - القطاع الخاص - بتوفير التمويل اللازم لاقامة المشروع من مواردها ويأخذ المشروع شكلا من اشكال التمويل الذاتي سواء من مواردها الذاتية المتوفرة والمتمثلة في رأسمالها واحتياطياتها، وارباحها غير الموزعة، او من خلال الاقتراض من الخارج، وبموجب هذا الامتياز تقوم الحكومة بمنح حق استغلال مرفق معين ومنفعة عامة (ويطلق عليها حق الانتفاع) تأخذ شكل مشروع لفترة من الزمن تمنح هذا الامتياز (حق الانتفاع) لاحد الاتحادات المالية الخاصة (الجهة القائمة على انشاء المشروع وادارته والتي تحمل اسم المشروع).

بينما عرفه احد الكتاب^(٦) بانه عقد تقوم بمقتضاه الدولة بمنح احد الاشخاص (وغالبا ما يكون شخصا معنويا لفخامة المشروع وليس هناك مانعا من ان يكون شخصا طبيعيا) الحق في انشاء او تطوير او تحديث احد المرافق العامة الاقتصادية وتمويله على نفقته الخاصة على ان يمتلك او يستأجر هذا المرفق وتشغيله بنفسه او عن طريق الغير، مقابل حصوله على عائد تشغيل المرفق طوال مدة العقد ويلتزم هذا الشخص باعادة اصول المشروع الى الدولة او اي من الاشخاص المعنوية عند نهاية مدة العقد بالشروط والاوزاع المبينة في عقد نظام B.O.T والقرار الصادر بشأنه.

في حين عرفه البعض الاخر^(٧) بانه تنظيم تقوم الدولة بمقتضاه بمنح مستثمر من القطاع الخاص ترخيصا لبناء او تطوير وتحديث احد المرافق العامة الاقتصادية وتمويله على نفقته الخاصة، وتملك او استئجار اصول هذا المرفق وتشغيله بنفسه او عن طريق الغير، ويكون عائد التشغيل في معظمه خالصا له طوال مدة الانتفاع، ويلتزم المستثمر بأعادة كافة اصول المشروع الى الدولة او اي من اجهزتها المعنية عند نهاية مدة الترخيص بالشروط والاوزاع المحددة في اتفاق الترخيص وقرار منحه.

٢-٢- خصائص المشروعات المطبقة بنظام B.O.T

يتميز نظام B.O.T في صورته الراهنة بأنه احد الاساليب التمويلية المبتكرة لتمويل مشروعات البنية التحتية الضرورية للاسراع بعمليات التنمية الاقتصادية، دون الاعتماد على التمويل من الموازنة العامة للدولة. وتعد مشروعات البنية التحتية نوعية جديدة من المشروعات بالنسبة للقطاع الخاص والتي تختلف عن غيرها من المشروعات الاستثمارية التي اعتاد الاستثمار فيها، والتي تتميز بمجموعة من الخصائص المميزة لها،^(٨) ومنها:

١- كبر حجم الاستثمارات المطلوبة ، وبالتالي عدم قدرة المستثمر على تمويل كثير من هذه المشروعات. مما دعى المستثمرين في هذه المشروعات الى ضرورة تكوين اتحاد مالي (كونستوتيوم) مكون من القطاع الخاص، البنوك، ومؤسسات مالية لتمويل مثل هذه المشروعات.

٢- كبر عدد مستهلكي الخدمات التي تقدمها هذه المشروعات ، وتنوع مستويات دخولهم.

٣- بعض الخدمات التي تقدمها هذه المشروعات ضرورية للمستهلك مثل الكهرباء ، الطرق، المياه وغيرها مما يخلق ضغطا على هذه المشروعات.

٤- الحاجة الى تدخل الدولة في بعض الاحيان لضمان استمرار هذه المشروعات.

٥- هذه الأنشطة وان كانت قديمة فانها تحتاج الى تطوير في استخدامها ، الا انها في ظل اعتبارات التطور التكنولوجي الحالية في الدول النامية بوجه العموم والعراق على وجه الخصوص، فان هذه الدول تحتاج الى خبرات اجنبية سواء في عمليات الانشاء او التصميم او الادارة .

٦- تنوع المخاطر التي تتعرض لها هذه المشروعات، وتعددتها، حيث تختلف القروض المقدمة لها من قروض طويلة، متوسطة، قصيرة الاجل او مساهمات مباشرة او اسهم لغرض المتاجرة ، وايضا الفوائد على القروض بفائدة ثابتة او متغيرة.

وبالتالي يعد نظام B.O.T من المصادر المهمة المميزة لتمويل مشروعات البنية التحتية في العصر الحديث، والتي تقوم على فكرة تمويل المشروع بضمان السداد من الوفورات المتحققة منه خلال فترة الامتياز .

ثالثا: أهمية نظام B.O.T ومجالاته وعوامل نجاحه

ترجع اهمية استخدام نظام B.O.T في اقامة مشروعات البنية التحتية بعده ضرورة حتمية لحكومات هذه الدول بصفة عامة والعراق، نظرا لما تواجهه من صعوبات في اقامة مشروعات البنية التحتية اللازمة لخدمة مجتمعاتها، بسبب عدم القدرة على توفير السيولة الكافية او الندرة في مواردها الاقتصادية لاقامة هذه المشروعات. الامر الذي يتطلب الاهتمام بكل العوامل التي تؤثر في تفعيل نظام B.O.T في هذه الدول. ولعل اهم هذه العوامل التي يجب الاهتمام بها والتي قد يكون تأثيرا قويا على

مدى فاعلية نظام B.O.T هو الاهتمام بالمعلومات المحاسبية عند دراسة جدوى هذه المشروعات في هذه الدول الامر الذي يتطلب تفعيل النظام المحاسبي بها.

١-٣ أهمية نظام B.O.T:

تأتي أهمية نظام B.O.T بالنسبة للدول النامية والعراق خاصة من انه يعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد المقام فيه، ومن ثم زيادة قدرته على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية سواء لتسيير عمل المشروعات القائمة بالفعل ومساعدتها على التطوير والتحسين والتوسع المضطرد، او لاقامة العديد من الشركات، والمصانع، والمزارع التي لا يمكن اقامتها من دون توفير مشروعات البنية التحتية والتي تم اقامتها من خلال التمويل الذاتي الخاص - بنظام B.O.T - ومن ثم فان النظرة العلمية لهذه المشروعات تظهر بانها لا تستمد اهميتها من الوضع او الحاجة الحاضرة فقط، ولكنها تزداد اهميتها فيما يتصل ويتعلق بها من امكانيات احتمالية في المستقبل. ويمكن توضيح اهمية استخدام نظام B.O.T في اقامة مشروعات البنية التحتية في النقاط التالية^(٩):-

١- تمكين الدولة من توفير الخدمات المختلفة الاساسية والضرورية اللازمة او التي لا يمكن الاستغناء عنها، والتي لم يكن من الممكن توافرها او اقامتها بالموارد الحكومية المحدودة وبصفة خاصة في العراق.
٢- يساعد الدولة على توجيه مواردها العامة الى القطاعات الاستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها. وخاصة بعد انخفاض الفائض الاقتصادي الذي كانت تحصل عليه الدولة نتيجة التحول الاقتصادي.

٣- ان اقامة هذه المشروعات وفقا لهذا النظام، يعمل على كبح جماح الركود الاقتصادي، ويساعد على الحد من البطالة، ويقوم بتوفير فرص عمل جديدة مباشرة او غير مباشرة ناجمة عن هذه المشروعات، وتزيد من القوى الشرائية، والادخارية، والاستثمارية في الدولة.

٤- ان اقامة هذه المشروعات يرفع من الطاقة التوظيفية والتشغيلية للاقتصاد الوطني، ويقضي على جانب كبير من البطالة والعمالة غير المستغلة او غير الموظفة، ويرفع من القيمة المضافة للنتائج القومي الاجمالي، ومن الدخل المحلي ايضا.

٥- تستطيع الحكومة المضيفة عن طريقها ان تخفف من ضغوط الاقتراض، وذلك لان التمويل المباشر من الموازنة الخاصة للدولة لن يكون لازما، حيث ان مصادر القطاع الخاص سوف تقوم بتوفير التمويل اللازم لانشاء وتطوير البنية التحتية بشرط ان يسمح باستغلال المشروع لفترة زمنية كافية لاسترداد ما انفقته خلال فترة الانتفاع، بالاضافة الى تحقيق عائد مناسب لما تحمله من مخاطر واعباء خلال هذه المدة^(١٠).

٦- التمويل عن طريق القطاع الخاص عموماً يسمح بنقل المخاطر المالية والصناعية وغيرها من الحكومة اليه، وهو ما يدفع القطاع الخاص الى الاحتياط من هذه المخاطر وحسن اختيار المشروعات والتأكد من مقومات نجاحها وبالتالي يقلل من الفاقد وتعمل على رفع كفاءة الاستثمار في هذه المشروعات. (١١).

٧- تستطيع الحكومة الاستفادة من ميزات القطاع الخاص في ادارة وتشغيل هذه المشروعات، وبالتالي اعطاء النموذج الافضل الذي تسترشد به المشروعات الحكومية، ويمكن بناء عليه قياس الاداء لها، فتعمل على توفير نوع من عمليات التطوير والتحسين والتحصير، وتهيئة الدافع لهذه المشروعات للاهتمام والافتداء بها. (١٢).

٨- زيادة اشترك القطاع الخاص في ادارة مشروعات البنية التحتية ، يسمح بزيادة الاعتماد على منظومة الادارة، والمتابعة السريعة عن قرب بما يؤدي الى تفعيل القدرات وتوظيف الامكانيات، والارتقاء بالمهارات، اكتساب الخبرة بسرعة وسهولة ويسر، حيث تبين ان المديرين في القطاع الخاص اكثر حرصا وكفاءة في ادارة المشروعات الكبرى، وان سرعة التنفيذ والاقتصاد في التكلفة هي من الامور التي يحرص عليها القطاع الخاص اكثر من غيره، ومن ثم القضاء على كافة صور الاسراف او الفاقد او العاطل غير المستغل. (١٣).

٩- ان زيادة الاستثمار الممول من الخارج - القطاع الخاص- يؤدي مستقبلا الى توفير عناصر جذب مؤثرة لتنمية هذه الاستثمارات من حيث تحسين البيئة، مناخ الاستثمار، تنمية الوعي الاستثماري، زيادة الاحساس بعوائد وفوائد الاستثمار، زيادة المعرفة بالمنافع المحققة عن استخدام هذه المشروعات الممولة ذاتيا، واقناع المستثمرين الدوليين باهمية نقل استثماراتهم او جانب كبير منها الى هذا القطاع الاستثماري المهم.

١٠- من وسائل تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي للمساهمة في التنمية وتقليل الحاجة الى الاقتراض الخارجي.

١١- امكانية استخدام الحكومة لنتائج واداء هذا النظام لتحسين صورتها وادائها الداخلي والخارجي وتوفير انطباع جماهيري محلي وعالمي ايجابي، وجعلها - المشروعات- معالم استثمارية تزيد من الكفاءة التشغيلية للاقتصاد الوطني ككل وتوفير بيئة متكاملة تشغيلية ترفع من القيمة المضافة وتزيد الاعتمادية المتبادلة بين المشروعات بعضها البعض وبما يعمل على حسن قيام كل مشروع بوظيفته وبرسالته. (١٤).

ولاشك ان المعلومات المحاسبية لها دورا بالغ الاهمية يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال امداد المخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرارات بالبيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لترشيد القرار، وتحقيق الفاعلية لعملية التخطيط والرقابة وذلك على مختلف المستويات. حيث ان سلامة التنبؤ وتخطيط هذه المشروعات يتوقف على مدى الدقة في توافر مصادر حصر النفقات الاستثمارية

وتبويبها. وبناء على ذلك يقع على المعلومات المحاسبية عبء توفير معلومات عن حجم النفقات الاستثمارية لمشروعات البنية التحتية.

٢-٣ : مجالات تطبيق نظام B.O.T :-

لقد نالت دراسات الجدوى اهتماما من جانب المستثمرين في القطاع الخاص، وكذلك اهتمام المخطط للمشروعات العامة ويشير كل هذا الى تنوع المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى، حيث ينصب اهتمام المخطط الاقتصادي العام ومؤسسات التمويل الدولية على المشروعات الثقيلة ومشروعات البنية التحتية Infrastructure Project كالطرق والجسور، الكهرباء... وغيرها، او مشروعات التنمية الاقتصادية على المستوى القومي. وعلى الرغم من ان الجذور الاساسية لنظام B.O.T تعود الى نظام امتيازات المرافق العامة المعروفة قديما، الا ان عودة التعامل به وانتشاره عالميا ومحليا بدأت في الثمانينات من القرن الماضي، فقد شهد عقد التسعينات زيادة هائلة على المستوى الدولي في قيام القطاع الخاص بتمويل وادارة المرافق العامة، حيث بلغ اجمالي قيمة المشروعات التي طبقت بنظام B.O.T على المستوى الدولي ٣٧٦ مليار دولار في الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠م، وكانت الدول النامية هي الدافع الرئيسي وراء هذا التوسع ولقد بلغت ذروة هذا النشاط ما بين عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ ثم انخفض عام ١٩٩٨ بسبب ازمة دول جنوب شرق اسيا. (١٥).

اما على المستوى المحلي في العراق فقد طبق هذا النظام في انشاء بعض المشاريع المحدودة، الا انه في الوقت الحاضر بدأت الحاجة لتطبيقه في العراق بشكل واسع حيث يتسم هذا النظام بالتعامل مع المشروعات الكبيرة ليمتد نشاطها ليغطي المستوى القومي. ومن اهم مجالات هذا النظام ما تم طرحه من قانون للبنى التحتية امام مجلس النواب العراقي في دورته الاخيرة وخضوعه للمناقشات الجدية والعديدة الا ان تأخر التصويت عليه ادى الى تأخر اقرار قانونه. كما ان الباحث يرى انه سوف يظهر في المستقبل العديد من المجالات المهمة لاستخدام هذا النظام ويرجع ذلك من وجهة نظرنا الى التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي السريع وحاجة العراق الان لمثل ذلك.

٣-٣ : عوامل نجاح المشروعات المطبقة بنظام B.O.T في الدول النامية ولا سيما العراق:

ان قرار استخدام هذا النظام او عدم استخدامه يتوقف بالطبع على المشروع بصفة خاصة، وطبيعة الظروف السائدة في الدولة المضيفة بصفة عامة، ولكن ما يشغل كل من القطاع الخاص والدولة مانحة الامتياز العوامل المحددة لنجاح هذا النظام. ومن اهم هذه العوامل الاتي (١٦):

١- ان يكون تمويل المشروع سليما، ملائما ويمكن تحمله.

- ٢- ادراة المخاطر التي تتعرض لها الدولة.
- ٣- وجود مساندة حكومية قوية.
- ٤- ان يأتي المشروع في اعلى قائمة اولويات الحكومة لمشروعات البنية التحتية.
- ٥- ان يكون الاطار القانوني مستقرا.
- ٦- ان يتمتع الاطار الاداري للدولة مانحة الامتياز بالكفاءة.
- ٧- ان تكون اجراءات العطاء قانونية وشفافة.
- ٨- ان تنتهي صفقات مشروعات B.O.T خلال وقت ملائم وبتكلفة مناسبة.
- ٩- ان تتوفر القدرة التمويلية الكافية للمساهمين.
- ١٠- امتلاك الخبرة او الموارد الكافية بالنسبة لمقاول البناء.
- ١١- توزيع المخاطر بطريقة رشيدة بين جميع الاطراف.
- ١٢- ان يوفر البناء المالي عامل امن كافي للمقرضين.
- ١٣- حل المسائل المتعلقة بالعمله والصرف الاجنبي والتضخم.
- ١٤- ان يكون الاطار التعاقدي للمشروع منسق ويعكس اقتصاديات المشروع.
- ١٥- ان يتعاون كل من القطاعين العام والخاص على اساس المكسب لكل منهما.

ومما لا شك فيه ان المحاسبة تلعب دورا حيويا في هذا النظام من خلال ما تقدمه من معلومات محاسبية، وما قد يكون لها من تأثير على قرارات مستخدمي تلك المعلومات ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية، حيث يمكن القول بأن نجاح المشروعات المطبقة بنظام B.O.T يعتمد في المقام الاول على المعلومات المحاسبية. ومما سبق يمكن القول ان نجاح هذه المشروعات يتوقف على توافر العديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها المعلومات المحاسبية، والممثلة في الاتي : (١٧)

- ١- وجود دراسة جدوى اقتصادية ذات نتائج مقبولة تأخذ في الحسبان اسوأ الحالات.
- ٢- وجود خطة مالية واضحة تبين تكلفة المشروع على وجه الدقة ومصادر تمويله وبرامج السداد وحجم رأس المال المقدم من القائمين على المشروع.
- ٣- ضمان مخاطر اسعار الصرف (بالنسبة للتمويل الاجنبي).
- ٤- ان يكون العائد المتوقع من المشروع كافيا ومضمونا من كافة الوجوه.
- ٥- ان تؤخذ نسبة التضخم بالنسبة لاسعار بيع السلعة والخدمة في الحسبان وايضا اسعار الفائدة، وايضا مدى التعرض للمنافسة مستقبلا.
- ٦- ضمان اعطاء الاولوية للمقرضين في السداد من عائدات المشروع.
- ٧- ضمان عدم انسحاب المشاركين في المشروع وجدارتهم الائتمانية.
- ٨- ضمان عدم الرهن للغير دون الرجوع للمقرضين مع المحافظة على نسب مالية معينة مع توافر المعلومات المالية الدورية.

٩- يجب متابعة هذه المشروعات من حيث تكاليفها وارباحها، والا يكون هناك مغالاة في المكاسب والمنافع من قبل القطاع الخاص وان تكون الخدمة والتنفيذ وفقا للمواصفات العالمية.

١٠- ضرورة السعي للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذه المجالات، وان يكون الاعتماد على التمويل المحلي في الحدود الامنة مع وجود ضوابط لتحويل النقد الاجنبي.

١١- ضرورة وضع نصوص عند التعاقد تلزم المستثمر الاجنبي من مصادر خارجية وليس من السوق المصرفي العراقي، حتى لا يتسبب ذلك في حدوث ازمة سيولة دولارية تؤدي الى ارتفاع سعر العملات الحرة مقابل الدينار العراقي تهدد الاحتياطي بالنقد الاجنبي لدى البنك المركزي.

١٢- وضع ضوابط لتحويل الارباح بالنقد الاجنبي الى الخارج خلال فترة الامتياز بحيث لا تزيد على ٥٠% سنويا وبشرط معني خمس سنوات على الاقل من بدء التشغيل . (١٨).

ويرى الباحث الى ان المعلومات المحاسبية يمكن ان تلعب دورا حيويا في رسم السياسات المالية والاقتصادية والنقدية، وتعتبره مصدر من المصادر المهمة التي تعتمد عليها الدولة عند منح القروض او الدعم او الضمانات المتاحة لمثل هذه المشروعات.

ان اهمال دور المعلومات المحاسبية من جانب الدول النامية ومنها العراق ، وعدم اعطاء الاهمية الكافية لها يمكن ان يؤدي الى فشل هذه المشروعات ، حيث انها توفر للمستثمر (القطاع الخاص) درجة كبيرة من الثقة في الدخول في مثل هذه المشروعات وتساعده على بناء واتخاذ القرار الاستثماري السليم، حيث يتوقع منها حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع. ومن هنا يرى الباحث ان الاهتمام بالمعلومات المحاسبية ضرورة ملحة لاختيار مشروعات البنية التحتية المناسبة، والتي تساهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة لهذا النظام ، وتعمل على حسن استخدام الموارد المتاحة افضل استخدام ممكن، وبالتالي تؤدي الى تحقيق المنافع القومية. وفي نفس الوقت تعتبر المعلومات المحاسبية وسيلة للحكم على المشروع وصلاحيته الاقتصادية والتجارية، الامر الذي يؤدي في النهاية الى تحقيق الاهداف المحددة من المشروعات المطبقة بنظام B.O.T وعدم تعثرها عند التنفيذ.

رابعا: دور المعلومات المحاسبية في دراسة جدوى مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T
ان بيان دور المعلومات المحاسبية في دراسة جدوى مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T بمراحلها وابعادها المختلفة بصفة عامة واهميتها بالنسبة للمستثمر الخاص - القطاع الخاص - وذلك بغرض تحديد النفقات الاستثمارية المتعلقة بكل مرحلة من مراحل هذه الدراسة بهدف مساعدته على اتخاذ القرار الاستثماري السليم والمناسب وصولا الى مرحلة تقييم هذه المشروعات.

٤-١: دور المعلومات المحاسبية في تحديد النفقات الاستثمارية لمشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T

يعد الهدف الاساسي من اعداد دراسات الجدوى للمشروعات المطبقة بنظام B.O.T هو توفير المعلومات المحاسبية التي تفيد القطاع الخاص في ترشيد قراراته الاستثمارية وتساعده في اتخاذها بوضوح

ودقة، لذلك يجب ان تتمتع المعلومات المحاسبية التي يركز عليها - صانع القرار الاستثماري - بمجموعة من المعايير والخصائص المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية.

ويمكن القول: ان مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يختلف حسب وجهات نظر واهداف منتجي او مستخدمي المعلومات المحاسبية. ففي حين يركز منتج المعلومات على الدقة كمقياس للجودة، يركز مستخدم المعلومات على المنفعة والفعالية والتنبؤ كمقياس لهذه الجودة مع عدم اغفال تكلفة الجودة^(١٩) ومن هنا يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة وتحليل المعايير العامة لقياسها والتي تتمثل في الآتي:

-الدقة: يتم قياس جودة المعلومات المحاسبية بدرجة دقة هذه المعلومات ، اي بدرجة تمثيل المعلومات للبيانات والاحداث المتعلقة بكل من الماضي والحاضر والمستقبل.

-المنفعة: تتحدد جودة المعلومات المحاسبية، من زاوية المنفعة المستمدة منها. وتتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها.

-الفعالية: بحيث تعبر عن مدى تحقيق المعلومات لهدف المنشأة او متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

-دقة التنبؤ: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل، حيث ان هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

-الكفاءة: يقصد بها تحقيق اهداف المنشأة باقل استخدام ممكن للموارد.

وتجدر الاشارة الى ان خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي حددتها دراسة FASB هي خصائص تحكم عملية اعداد وتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لمقابلة احتياجات الطوائف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات لمساعدتهم في عملية التنبؤ والتخطيط للتدفقات النقدية المتعلقة بالقرارات الاستثمارية ، ومساعدتها على القيام بدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية المختلفة للمفاضلة والاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة امامها لاختيار افضلها.^(٢٠)

مما سبق يمكن القول: ان خصائص جودة المعلومات المحاسبية تلعب دورا حيويا لدى متخذي القرارات الاستثمارية المختلفة وخاصة بالنسبة لنظام B.O.T سواء بالنسبة للقطاع الخاص او الدولة مانحة الامتياز، لما يحفه من مخاطر كثيرة محيطة به نظرا لطول فترة انشاء وتشغيل هذه المشروعات وتعرضها لمخاطر تتعلق بالمستقبل، فتعطي هذه المعلومات قرارات عن المستقبل لمتخذي القرارات الاستثمارية وهي تمثل مؤشرات يستطيع من خلالها اتخاذ القرار المناسب.

فبالنسبة للمستثمر (القطاع الخاص) المقبل على تنفيذ المشروعات بنظام B.O.T فهو يواجه ظروف وحالات مخاطرة، يحتاج فيها الى الموضوعية والشفافية والثقة في المعلومات المحاسبية المتعلقة بهذه المشروعات حتى يستطيع اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد. وهذا يعني انه كلما توافرت مقاييس جودة المعلومات المحاسبية كلما زادت قيمة المعلومات وقدرتها على تمثيل الواقع والتنبؤ بالمستقبل وتقليل درجة

المخاطرة، مما يؤدي في نهاية الامر الى اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد من جانبه. وهذا يتطلب منه تقدير التدفقات النقدية الخارجة (النفقات الاستثمارية) والتدفقات النقدية الداخلة (الايادات) حتى يتخذ قراره الاستثماري السليم.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان ما النفقات الاستثمارية ، وما اهم بنودها؟

أ-تعريف النفقات الاستثمارية:

من الملاحظ ان مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T تتعلق بقرارات الانفاق الاستثماري المتوقعة التي يترتب عليها تحمل نفقة كبيرة بالنسبة للقطاع الخاص وقت اتخاذه القرار، الامر الذي يترتب عليه تحمله اعباء مالية ليس من السهل تعديلها او الرجوع فيها اذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات بعد تنفيذها .

وهذه القرارات تحكم الهيكل التكاليفي للمنشأة لفترة زمنية طويلة وبالتالي فانه يجب التزام الحذر الكافي عند التخطيط لهذه النفقات الاستثمارية المحتملة او المتوقع الحصول عليها مستقبلا-حيث يمتد على فترات طويلة الاجل - لذلك يتطلب الاخذ في الحسبان مشكلة التغيير في القوة الشرائية للنقود وقت اتخاذ هذه القرارات (٢١).

ان سلامة تخطيط النفقات الاستثمارية يتوقف على مدى الدقة في توافر مصادر المعلومات المحاسبية التي تساعد على حصر عناصر النفقات الاستثمارية وتبويبها، حيث ان العناصر هي التي سيتم تخطيط نفقاتها ويكون لها اثارها المستقبلية على المشروع الاستثماري.

وقد عرف النفقات الاستثمارية احد الاكاديميين (٢٢) بانها تشتمل على التدفقات الخارجة الاولى التي تغطي اكثر من فترة مالية مقبلة ويكون الغرض منها اقامة مشروع جديد او التوسع في حجم الطاقة الكلية للمنشأة او استبدال او احلال وتجديد الاصول الرأسمالية المتقادمة او المستهلكة او لتحسين وتطوير المبيعات او اساليب العمل بالمنشأة.

في حين يرى بعض الكتاب (٢٣) ان النفقات الاستثمارية هي "عبارة عن النفقات الاولى التي تتطلبها اقامة المشروعات الاستثمارية بغرض الحصول على التدفقات النقدية النهائية".

وهذا يعني ان النفقات الاستثمارية الخاصة بالمشروع الاستثماري المطبق بنظام B.O.T عبارة عن عناصر التدفقات الخارجة اللازم انفاقها مستقبلا لاقامته وتكوينه منذ لحظة التفكير فيه، حتى ينتهي اتمامه ، وتجري التجارب اللازمة لتشغيله، ويصبح المشروع صالحا للتشغيل طبقا لما خطط له.

كما يتم الحكم على القرار الاستثماري بطرق التقييم التي تحدد أسس المفاضلة بين مشروع واخر وبالإضافة الى شخصية متخذ القرار وخبراته السابقة.

ولتحقيق كل ما سبق فان ذلك يتطلب ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة والتي تتوافر فيها درجة عالية من الدقة والثقة، مما يعني ان هذه المعلومات تلعب دورا حيويا لدى متخذي القرارات

الاستثمارية المختلفة لما لها من قدرة على قراءة المستقبل واعطاؤه مؤشرات ودلالات يستطيع من خلالها اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب. (٢٤)

ونظرا لصعوبة التنبؤ الدقيق نسبيا بالاحداث المستقبلية في المدى الزمني البعيد، لوجود مجموعة كبيرة من العوامل المنفردة والمتداخلة والمؤثرة على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، فان الوصول الى قرار استثماري ناجح يعد من اصعب واعقد العمليات الادارية في المنشآت ، ولهذا يمكن تصنيف اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية بحسب شكل الانفاق الاستثماري، حيث تأخذ احدى التصنيفات التالية (٢٥) :-

- ١-قرارات تحديد الاولويات الاستثمارية للمشروعات.
- ٢-قرارات قبول او رفض المشروعات الاستثمارية.
- ٣-قرارات استثمار المنافع التبادلية للمشروعات الاستثمارية.
- ٤-قرارات التوسع في المشروعات الاستثمارية.
- ٥-القرارات الاستثمارية للاحلال والاستبدال الرأسمالي والتطور التكنولوجي وتحسين اقتصاديات التشغيل للمشروعات الاستثمارية.
- ٦-القرارات الاستثمارية لزيادة الطاقة الانتاجية للمشروعات الاستثمارية.
- ٧-القرارات الاستثمارية لانشاء اقسام اضافية او انشاء فروع جديدة.
- ٨- القرارات الاستثمارية في مجالات اخرى: فقد تم تصنيف قرارات الاستثمار للمشروعات في المجالات السياسية والعسكرية مثل دراسة جدوى قرار قطع علاقات مع دولة ما سياسيا او اقامة تعاون اقتصادي مع دولة معينة او الدخول في حرب من الحروب حيث ان كل هذه القرارات تنشأ عنها تكاليف وعوائد مباشرة وغير مباشرة الامر الذي يتطلب استخدام اسلوب دراسات الجدوى كاسلوب علمي قبل اتخاذ القرار الاستثماري.

ومن هنا فانه يمكن القول: ان القرارات الاستثمارية على اختلاف تصنيفاتها هي عبارة عن تخطيط للتدفقات النقدية الخارجة في بداية عمر المشروع، وما يتوقع منه في المستقبل من تدفقات نقدية داخلية في ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة سواء للمستثمر او للدولة.

وعلى ذلك فان اهمية المعلومات المحاسبية ودقتها وسرعة توقيتها تبدو واضحة عند التخطيط والاختيار بين البدائل الاستثمارية المختلفة، حيث انها تمد متخذ القرار القائم بعملية التخطيط بمعلومات مفصلة عن حركة التدفقات النقدية بين مختلف الانشطة في المشروع المقترح، حتى يستطيع المخطط ان يتفادى الاختناقات عند انسياب النقدية الداخلة والخارجة والمتعلقة بالمشروع المقترح. وحتى يكون التخطيط فعالا فانه يجب ان يكون قائما على تقديرات سليمة تحدد حجم واتجاه التدفقات النقدية الذي يترتب على تنفيذ خطة استثمارية معينة، من ثم يكون المطلوب وجود نظام محاسبي يوفر المعلومات

المحاسبية في الوقت المناسب وبالقدر المناسب للمشروع، وان تكون على درجة كبيرة من الدقة والتفصيل. (٢٦)

وبالتالي فان ذلك يمثل ركيزة مهمة من ركائز التقييم المحاسبي لمشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T بحيث تستقر مفاهيم العناصر وتحليلها ومعالجتها طبقا لهذه المفاهيم في كافة مراحل حياة المشروع منذ لحظة اقتراحه ثم صدور قرار تنفيذه ثم انشائه واستعداده للعمل طبقا لما خطط له.

والحقيقة ان عملية حصر النفقات الاستثمارية لاي مشروع استثماري، عملية تتسم بالصعوبة لتشابك وتنوع وتعدد النفقات، وهذا يتطلب حصر عناصر النفقات الاستثمارية لكل مشروع استثماري على حدة بكل دقة واهتمام وعناية، حيث تعتبر النفقات الاستثمارية احد المتغيرات الاساسية الملموسة التي يجب ان تأخذ في الحسبان عند تحديد القيمة الاقتصادية للمشروع الاستثماري.

ب- اهم بنود النفقات الاستثمارية للمشروعات الاستثمارية المطبقة بنظام B.O.T

وهي تشتمل على عنصرين اساسيين وهما:

١- التكاليف الاستثمارية: يقصد بها التكاليف اللازمة لاقامة وتجهيز المشروع حتى يصبح معدا للبدء في التشغيل. وبالتالي تتمثل عناصر التكاليف الاستثمارية في تلك العناصر التي تتفق خلال الفترة من لحظة ظهور فكرة المشروع واعداد الدراسات الخاصة به، حتى اجراء تجارب تشغيلية. وهي تشتمل على مجموعة متنوعة من التكاليف اللازمة لتجهيز المشروع والبدء في الانتاج، وتتمثل في: (٢٧)

* التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة انفاقها مقابل انشاء الاصول الثابتة كنفقات المباني وتحديد موقعها والحصول على الالات والمعدات.

اما الاراضي فان القطاع الخاص لن يتحمل تكلفتها ، حيث انه يحصل عليها من الدولة مانحة الامتياز دون مقابل خلال فترة الامتياز وبعد ذلك تؤول ملكيتها للدولة مرة اخرى.

* النفقات الايرادية المؤجلة، وتتمثل في مجموع التكاليف التي سوف يتحملها المشروع ، وذلك منذ بدأ المشروع كفكرة وحتى بداية التشغيل فيما عدا الاصول الثابتة، والحد الادنى لرأس المال العامل.

٢- تكاليف التشغيل: وتشتمل على كل من التكاليف المتغيرة والممتلئة في التكاليف اللازمة للانتاج، تكاليف التسوي، الرواتب والاجور، والتكاليف الثابتة اللازمة للانتاج.

ومن الجدير بالذكر ان عملية اتخاذ القرار الاستثماري السليم من جانب المستثمر -القطاع الخاص- في اقامة مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T تبنى على صحة المعلومات المحاسبية المتعلقة بحصر جميع انواع النفقات الاستثمارية السابق ذكرها، فاذا ما تم تقدير هذه التكاليف أمكن للقائمين على دراسة الجدوى اقتراح الهيكل التمويلي المناسب للمشروع، وذلك يؤدي الى زيادة فاعلية عملية التخطيط لها.

ويرى الباحث ان المعلومات المحاسبية تساعد في تخطيط التدفق النقدي السليم لهذه المشروعات، حيث ان التخطيط السليم يؤدي الى الاستخدام الافضل للنقدية ويسمح بالاحتفاظ برصيد نقدي اقل دون

تأثير على الاستقرار المالي للمشروع، كما انه يسمح باستثمار رأس المال في الاصول التي تحقق اكبر عائد. وكذلك يساعد التخطيط السليم على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، حيث ان عملية التخطيط الاستثماري تتطلب تحليلا كاملا لجميع العناصر التي تؤثر على حركة التدفقات النقدية للمشروعات. كما يساعد في وضع برنامج لسداد الالتزامات طويلة الاجل، وعلى توفير الاموال اللازمة للتوسع والنمو المستقبلي ، فضلا عن تخطيط التدفق النقدي للمشروع المقترح، وتحسين العائد على الاستثمار ، وايضا يساعد في الحصول على المعلومات اللازمة عن احتمال وجود عجز او فائض نقدي ومقداره والوقت الذي قد يتحقق فيه حتى يمكن اتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتوفير الاموال المطلوبة في حالة التنبؤ بوجود عجز، او محاولة استثمار الاموال الزائدة عن الحاجة في حالة وجود فائض.

٤-٢: علاقة المعلومات المحاسبية بدراسة جدوى مراحل مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T واهميتها.

تهدف دراسة جدوى مراحل مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T محدد المعالم لانتاج منتجات او تقديم الخدمات ذات مواصفات معينة باستخدام مستلزمات سلعية وخدمية وطاقات بشرية ، كما يتم تقدير تكلفة الانتاج وايراد المبيعات او الخدمات، والتدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجية (المدفوعات)، ومقدار العائد على رأس المال المستثمر في هذا المشروع سواء من جانب المستثمر (القطاع الخاص) او من جانب الدولة مانحة الامتياز .

ان مراحل دراسات الجدوى تستلزم تحقيق التوازن والتنسيق بين الطرق التكنولوجية المختلفة لاستغلال خامة معينة او خامات معينة من البيئة المحلية بهدف الوصول الى اقل تكلفة استثمارية ممكنة للمشروع، وكذلك اقل تكلفة للمنتجات او تقديم الخدمات مع تحقيق اكبر عائد اقتصادي من وراء ذلك المشروع. وتختلف اهمية هذا العائد بحسب الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة او وفقا للظروف البيئية والسوق المحيطة وضوابطها في الدول المؤيدة لنظم السوق المختلفة.

وبالتالي فان المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية هي الاساس في المراحل المختلفة لدراسات جدوى مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T سواء من وجهة نظر القطاع الخاص او من جانب الدولة مانحة الامتياز. فعن طريقها يتم اعطاء رقم عن تكلفة كل مرحلة من مراحل دراسات الجدوى ، وكذلك معرفة كل من التدفقات النقدية الخارجة وكذلك التدفقات النقدية الداخلة، واثر كل مرحلة من هذه المراحل على هذه التدفقات ، وبذلك يستطيع المستثمر (القطاع الخاص) تكوين صورة عامة عن بيئة الاستثمار وكذلك الدولة مانحة الامتياز، حتى يتمكن كل منهما من التغلب على الصعوبات التي تعترض عملية التنفيذ، كما ان طبيعة هذه الدراسات تختلف طبقا لطبيعة ونوع المشروع المقترح^(٢٨).

ويرى الباحث ان دراسات الجدوى تلعب دورا اساسيا وحيويا في عملية اتخاذ القرار الاستثماري للمشروعات المطبقة بنظام B.O.T وذلك من وجهة نظر القطاع الخاص او الدولة مانحة الامتياز مما يعني ان كلا الطرفين يجب ان يعطي العناية والاهتمام الكافي لهذه الدراسات وخصوصا في ظل الظروف

الراهنة في معظم دول العالم بصفة عامة والدول النامية ومنها العراق بصفة خاصة. حيث ان عملية اتخاذ قرار بقبول او رفض مشروعات البنية التحتية، انما يعني الاختيار بين البدائل الاقتصادية المتاحة طبقا لخطة التنمية الاقتصادية للدولة، وما يترتب على ذلك القرار من تضحيات وانفاق اموال وتدفقات نقدية خارجة هائلة، قد يصعب الرجوع فيها او تحويل هذا الانفاق الاستثماري الى مشروع اخر دون تكبد خسائر فادحة.

خامسا :- الاستنتاجات والتوصيات

١-٥ :- الاستنتاجات

١- تعد مشاريع ال(B.O.T) حديثة في عالم الاقتصاد بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، وعدم وضوحه لدى الكثير من المحاسبين والاقتصاديين والقانونيين، الامر الذي ينعكس على ظهور مشاكل عند تطبيقه في حقول المحاسبة والقانون والجوانب التنظيمية، يدفعهم الى تجنبه وعدم الخوض فيه او تقليل مثل هذا النوع من المشاريع.

٢- ان المشروعات المطبقة بنظام B.O.T تهدف الى توسيع قاعدة الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية، حيث تلجأ الحكومات الى مثل هذا النوع من الاستثمارات - خاصة في الدول النامية ومنها العراق - عندما تواجه صعوبات في استكمال ما تبقى من البنية التحتية لديها.

٣- ان المعلومات المحاسبية تلعب دورا مهما عند دراسة مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T خاصة في ظل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية ومنها العراق نتيجة عجزها عن تمويل مشروعاتها التنموية وسعيها لتحسين اوضاعها الانمائية لتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية.

٤- ان مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T تشكل ركيزة حيوية للتنمية الاقتصادية للدولة المضيفة لها، الامر الذي يتطلب ضرورة اعداد دراسات الجدوى نظرا لدورها في امداد متخذ القرار الاستثمار بالمعلومات المحاسبية.

٥- تحتاج مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T لوجود نظام محاسبي سليم ومتكامل يسهم بشكل فعال في تيسير عملية التقييم، اذ ان وجوده يسهل عملية اعداد البيانات والمعلومات المحاسبية المطلوبة عن الايرادات والنفقات مع حصر شامل ودقيق لجميع اثار المشروع وتقديرها التقدير الدقيق.

٦- ان المعلومات المحاسبية تساعد شركة مشروع B.O.T على المشاركة في اقامة مشروعات البنية التحتية التي يحتاجها الاقتصاد القومي ، وذلك بتوفير كافة المعلومات التي تساعد على تطوير وتنمية القدرات الصناعية والاقتصادية وادخال التحديث في كل القطاعات والمجالات لتحقيق طفرة نوعية تساعد الدول النامية ومنها العراق على اللحاق بالدول المتقدمة.

٧- ان توافر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية من مصادرها المتعددة سوف يساعد شركة المشروع على القيام بدراسات الجدوى الخاصة به، حيث تتميز المشروعات المنفذة بنظام B.O.T بطبيعة خاصة

تميز كل مشروع عن الآخر، وعلى الرغم من ذلك تلجأ حكومات الدول الى اخذ المشروعات المنفذة كمرجع لها عند اعداد دراسات الجدوى، نظرا لندرة المشروعات المنفذة بهذا النظام، في محاولة منها لتجنب المعوقات والمخاطر التي تعرضت لها هذه المشروعات، مما يتطلب معه ضرورة دراسة المشروعات المقترح تنفيذها وفقا بهذا الاسلوب على ضوء الابعاد الاقتصادية، المالية والفنية.

٨- ان اهمية مشروعات البنية التحتية المطبقة بنظام B.O.T ترجع الى قدرتها على توفير مزايا تكنولوجية واقتصادية ومالية واجتماعية ذات مردود عالي يتمثل في خلق فرص عمل جديدة وتدريب العمالة على التكنولوجيا الحديثة فضلاً عن جذب العملات الاجنبية وتنمية سوق المال المحلي.

٩- تساعد مشروعات نظام B.O.T الدولة على مواصلة بناء المرافق الاقتصادية الجديدة وتوجيه موارد اضافية جديدة الى الخدمات الاجتماعية دون احداث عجز في الموازنة العامة للدولة بشرط توافر المعلومات المحاسبية التي تساعد كل من الحكومة مانحة الامتياز والقطاع الخاص على تقييم هذه المشروعات من ناحية الربحية التجارية او الربحية القومية حتى يمكن مواصلة تطبيق هذا النظام.

٢-٥ :- التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث فانه يوصي بما يلي:

- ١- ضرورة الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند تمويل المشروعات بنظام B.O.T بهدف التوصل الى ضرورة التمويل من خلال الاستثمارات والتدفقات المالية الخارجية ورفض لجوء المستثمر لمصادر التمويل الداخلي، لان لجوءه للتمويل الوطني لا يؤدي الى اضافة اي عوائد حقيقية لرأس المال الوطني، فضلا عما يحمله الاعتماد على التمويل الداخلي بهذه المشروعات من مخاطر المغامرة براس المال الوطني ونزحه الى الخارج في حالة عدم جدية المستثمر، وعدم حرصه على نجاح المشروع.
- ٢- عدم النظر الى نظام B.O.T كوسيلة سهلة تلجأ حكومات الدول النامية ومنها العراق اليها للتمويل، وعمل ناجح لكل مشاكل التنمية. لما قد يؤدي اليه الاسراف في اللجوء الى هذا النظام من نتائج اقتصادية وسياسية سيئة على الدولة في حالة فشل هذه المشروعات . مما ينبغي معه عدم الاكتفاء بنظام B.O.T في التنمية، وانما المزج بين اسلوب نظام B.O.T والتمويل الحكومي او التمويل عن طريق القروض الميسرة او منخفضة الفوائد.
- ٣- عدم تخلي الدولة عن مهمتها الاساسية في الاشراف على سير المشروعات المطبقة بنظام B.O.T واخضاع هذه المشروعات لرقابتها وتوجيهاتها المحاسبية والمالية والادارية ضمانا لحسن سير هذه المشروعات، وحرصا على المصلحة العليا للدولة.

٤- ضرورة توافر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتي تساعد الدولة على تعديل العقود المبرمة لنظام B.O.T تحسبا لتغير الظروف والمتغيرات المالية والاقتصادية والسياسية وغيرها بعد ابرام العقد

وتأكيد حق الدولة في هذا التعديل مع تعويض الملتزم في هذه الحالة وفقا لاسس ونسب محددة مراعاة للتوازن المالي للعقد.

٥- ضرورة استخدام المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتي يتم استخدامها في دراسات جدوى المشروعات المطروحة، والمراد انجازها باتباع نظام B.O.T من الناحية المحاسبية والمالية والفنية، والتدقيق في دراسات الجدوى الاقتصادية. نظرا لارتباط هذه المشروعات بالصالح العام، وتقديمها خدمات عمومية لاغراض الانتاج الاقتصادي والصناعي مما يؤثر السلب او الايجاب على اقتصاديات الدولة.

٦- ضرورة عدم لجوء الحكومة الى الاتفاق المباشر مع المستثمر الخاص عن اقامة مشروعات البنية التحتية بنظام B.O.T بل الافضل ان يتم عن طريق فتح باب المنافسة عن طريق المناقصات والمزايدات العلنية.

٧- ضرورة الاخذ في الاعتبار تجارب الدول الاخرى المطبقة لنظام B.O.T كمرشد لها عند التفاوض على هذه المشروعات فضلا عن استخدام المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتاحة في تحليل اسباب النجاح والفشل في تجارب الدول الاخرى للاستفادة منها على المستوى الوطني.

٨- ضرورة اخذ معدلات التضخم في الحسبان عند تقييم المشروعات الاستثمارية المطبقة بنظام B.O.T بحيث تكون معاملة الارقام المكونة للتدفقات النقدية بشقيها موحدة لتعكس اثار التضخم من عدمه.

المصادر والمراجع

أولا: العربية

أ- الكتب

- ١- ججاوي، طلال، النظرية المحاسبية، جامعة الاسراء الخاصة، ٢٠٠٨.
- ٢- دليل الاونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الاونسيترال) ٢٠٠٦.
- ٣- الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، الطبعة الاولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.
- ٤- عبدالعزيز، سمير محمد، اسماعيل، اسماعيل، اسماعيل حسين، العشماوي، شكري رجب، نظام -البناء - التشغيل- نقل الملكية B.O.T لتمويل وتحديث مشروعات البنية الاساسية، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.
- ٥- عبدالمجيد، هاشم عوض، "الاشكاليات القانونية التي تواجه تطبيق اتفاقيات البوت BOT كالية للخصخصة في الدول العربية"، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.
- ٦- عثمان، سعيد عبدالعزيز، دراسات جدوى المشروعات ومشروعات B.O.T، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩.

٧-غانم ، محمد أحمد، مشروعات البنية الاساسية بنظام الB.O.T ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،مصر، ٢٠٠٩.

٨-نوح ، مهند، عقد التشغيل والتمويل الB.O.T ، هيئة الموسوعة العربية، دمشق ، سورية، ٢٠٠٧.

ب-المقالات والدوريات

١-ابو صالح، سامي عبدالباقي، البنيان القانوني لمشروعات الB.O.T، "بحث مقدم الى الدورة التدريبية المنظمة بواسطة مركز البحوث والدراسات القانونية للتنمية الادارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة في ١٣-١٤ تشرين اول ٢٠٠١.

٢-بخيت، احمد محمد احمد، "تطبيق عقد البناء والتشغيل والاعادة الB.O.T في تعميم الاوقاف والمرافق العامة، "بحث مقدم الى منظمة المؤتمر الاسلامي"، الدورة التاسعة عشرة، امارة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨.

٣-البشبيشي، امل نجاح، "نظام البناء والتشغيل والتمويل الB.O.T" ، مجلة جسد التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الخامس والثلاثون، السنة الثالثة، الكويت، ٢٠٠٤.

٤-السلامة، سعاد سعيد والمباركي، امانى مبارك، "B.O.T"، ديوان المحاسبة الكويتي، ٢٠٠٦.

٥-الظفيري، نواف وعبدالسلام، رشيد، "مدى خضوع حسابات المشروعات بنظام B.O.T لرقابة ديوان المحاسبة"، ديوان المحاسبة الكويتي، الكويت، ٢٠٠٦.

٦-متري، موسى خليل، "تمويل المشاريع -هيكلية الB.O.T"، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢١، العدد الثاني، ٢٠٠٥.

٧-النصر الله، ناصر احمد، "دور ديوان المحاسبة في تدقيق المشروعات العامة بنظام البناء والتشغيل واعادة التمويل"، B.O.T، ديوان المحاسبة الكويتي، الكويت ، ٢٠٠٩.

ثانيا: الاجنبية

A-Books:

1-Nandakumar,A,Mehta,kalpesh J., hosh, T.P., Alkafaji, Yass A., "Understanding Fundamentals IFRS", John Wiley & sons, Inc. USA, 2010.

2-Sebastian, Ir.C.M.Menheere, "Case studies on Build operate Transfer", Rooij & vander velde, Netherlands. 1999.

B-Periodical and Report:

1-Prasanna, Acunova Nihar, Using the Build- operate- Transfer Model (BOT) to outsource life science R&D to India, life sciences Rt. Ltd.2005.

2-Basundhara, Kathmandu, "Pre-feasibility study for Identification of potential ppp/BOT projects in Infrastructure", East Consult, ltd., Nepal, 2008.

3-Khan, Ammad Hassan, "The Trend of Build operate and Transfer (BOT) projects in pakistan", 2010.

4-NEPECON, P.W, "Identification of Candidate Projects under Public Private partnership (BOT) program in the Roads sector, 2011.

5-United Nations, UNCITRAL Legislative guide on privately financed infrastructure projects, United Nations Publication, Sales No.E.01 V.4, New York, 2001.

C-THESIS:

1-Liang Wen, "Risk Management for Build – Operate- Transfer Infrastructure projects in China", School of Economics, Wuhan University of Technology, Wuhan, 430070, china , 2006.

الهوامش

١- عثمان، سعيد عبدالعزيز، دراسات جدوى المشروعات ومشروعات B.O.T، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص.٦١

٢- عبدالعزيز، سمير محمد، اسماعيل، اسماعيل، اسماعيل حسين، العشماوي، شكري رجب، نظام – البناء – التشغيل – نقل الملكية B.O.T لتمويل وتحديث مشروعات البنية الاساسية، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ٥٤ .

٣- Khan, Ammad Hassan, "The Trend of Build operate and Transfer (BOT) projects in pakistan", 2010.p66

٤- دليل الاونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدول (الاونسيترال) ٢٠٠٦، ص ٢١

٥- NEPECON, P.W, "Identification of Candidate Projects under Public Private partnership (BOT) program in the Roads sector, 2011,p13

٦- عبدالمجيد، هاشم عوض، "الاشكاليات القانونية التي تواجه تطبيق اتفاقيات البوت BOT كالية للخصخصة في الدول العربية"، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص ٢٣

٧- نوح ، مهند، عقد التشغيل والتمويل B.O.T ، هيئة الموسوعة العربية، دمشق ، سورية، ٢٠٠٧، ص ١٢

٨- Basundhara, Kathmandu, "Pre-feasibility study for Identification of potential ppp/BOT projects in Infrastructure", East Consult, ltd., Nepal, 2008,p24

٩- Sebastian, Ir.C.M.Menheere, "Case studies on Build operate Transfer", Rooij & vander velde, Netherlands. 1999,p20

١٠- النصر الله، ناصر احمد، "دور ديوان المحاسبة في تدقيق المشروعات العامة بنظام البناء والتشغيل واعادة التمويل"، B.O.T، ديوان المحاسبة الكويتي، الكويت ، ٢٠٠٩، ص ٨١ .

- ١١- متري، موسى خليل، "تمويل المشاريع -هيكلية الB.O.T"، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢١، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص ٦٢
- ١٢- الظفيري، نواف وعبدالسلام، رشيد، "مدى خضوع حسابات المشروعات بنظام B.O.T لرقابة ديوان المحاسبة"، ديوان المحاسبة الكويتي، الكويت، ٢٠٠٦، ص ١٩
- ١٣- Prasanna, Acunova Nihar, Using the Build- operate- Transfer Model (BOT) to outsource life science R&D to India, life sciences Rt. Ltd.2005,p25
- ١٤-النصر الله ، المصدر نفسه، ص ٩٠.
- ١٥- United Nations, UNCITRAL Legislative guide on privately financed infrastructure projects, United Nations Publication, Sales No.E.01 V.4, New York, 2001,p74
- ١٦- Basundhara , ibid,p55-١٦
- ١٧-البشيشي ، المصدر نفسه، ص ٢٠١
- ١٨- Nandakumar,A,Mehta,kalpesh J., hosh, T.P., Alkafaji, Yass A., -١٨ "Understanding Fundamentals IFRS", John Wiley & sons, Inc. USA, 2010, pp199-210
- ١٩- ججاوي، طلال، النظرية المحاسبية، جامعة الاسراء الخاصة، ٢٠٠٨، ص ٧٦
- ٢٠- الشيرازي، عباس مهدي،"نظرية المحاسبة"، الطبعة الاولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠، ص ٦٦
- ٢١-البشيشي ، المصدر نفسه ، ص ١٠٢
- ٢٢-ججاوي ، المصدر نفسه ، ص ١١١
- ٢٣-المصدر نفسه ، ص ١١٢
- ٢٤- بخيت، احمد محمد احمد، "تطبيق عقد البناء والتشغيل والاعادة B.O.T في تعميم الاوقاف والمرافق العامة، "بحث مقدم الى منظمة المؤتمر الاسلامي"، الدورة التاسعة عشرة، امارة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ٣٠
- ٢٥- Nandakuma & Others , ibid , p300
- ٢٦- Liang ,ibid , p 43
- ٢٧- ابو صالح، سامي عبدالباقي، البنيان القانوني لمشروعات الB.O.T، "بحث مقدم الى الدورة التدريبية المنظمة بواسطة مركز البحوث والدراسات القانونية للتنمية الادارية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة في ١٣-١٤ تشرين اول ٢٠٠١، ص ٨٨

٢٨- غانم ، محمد أحمد، مشروعات البنية الاساسية بنظام الB.O.T ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٨٨ .